واقع تخصص الشريعة والقانون في جامعات الجزائر

قراءة في المنجز والآفاق

State of the Speciality Sharia and Law in Algerian Universities

د. طاهر براهيمي

جامعة غرداية

الملخص:

وقوفا عند واقع تخصص الشريعة والقانون في كليات الشريعة بجامعات الجزائر جاء هذا البحث متأسّسا على مدخل وأربعة محاور كالآتي :

تناول البحث في المدخل تعريفا وجيزا بنظام (LMD) ، وتعريفا بتخصص الشريعة والقانون في جامعات الجزائر من حيث بدايته ومساره في النظامين الكلاسيكي و(LMD) والكليات الحاضنة له، ثم خصّص المحور الأول للمحتوى والتدرج .أما المحور الثاني فكان للبحوث والدراسات المقارنة . ليليه محور ثالث أفرد للآفاق المهنية لطالب الشريعة والقانون، ورابع لثمرة تخصص الشريعة والقانون ، ثم خاتمة وقفت عند أهم النتائج .

الكلمات المفتاحية: الشريعة، القانون ، جامعات الجزائر ، المحتوى والتدرج ، الآفاق المهنية ، الدراسات المقارنة .

Abstract :

Considering the reality of the speciality Sharia and Law in Algerian sharia faculties, this research is based on an introduction and four chapters as follows :

I dealt in the introduction with a brief definition of LMD (Licence (bachelor) Master, Doctorate) system and a definition of the speciality Sharia and Law in Algerian universities as regards its inception and progress within the two systems : classical and LMD and the faculties that adopted it.

The first chapter is devoted to content and graduation and the second to research and comparative studies.

As to the third one, it is devoted to the professional horizons of the student in Sharia and Law and the fourth to the benefit of studying Sharia and Law. This research ends with a conclusion stating its main findings.

Keywords:

Sharia, law, Algerian universities, content and graduation,
professional horizons, comparative studies.

مدخل :

تعدّ تجربة تدريس تخصص الشريعة والقانون في كليات الشريعة الإسلامية بالجزائر جدّ متميزة من حيث خصوصية النظام التعليمي المعمول به في الجزائر من جهة وخصوصية القانون الجزائري الذي يعدّ الشق المقابل للفقه الإسلامي في أغلب الدراسات المقارنة من جهة أخرى .

تعريف وجيز بنظام (LMD)

تمخضت محاولات الإصلاح الهادفة إلى تغيير نوعيّ وعميق في قطاع التعليم العالي في الجزائر عن إقرار نظام الـ **(LMD)** بداية من سنة 2004م . بهدف تحقيق وثبة على مستوى المضامين والمناهج والتسيير البيداغوجي والممارسة الإدارية المرنة ولتسهيل الاحتكاك بالقطاعات الحيوية الأخرى ، إضافة إلى تحقيق الانسجام الشكلي والتكامل المعرفي[1] مع الجامعات العالمية التي أقرت هذا النظام في جامعاتها نهاية القرن الماضي .

واستُمدّ هذا النظام من تجربة الدول الأنجلوسكسونية " ويحتوي على ثلاث شهادات :

– **L شهادة الليسانس.** وهي قسمان أكاديمي ومهني

– **M شهادة الماستر** . وهي قسمان أيضا أكاديمي ومهني.

– **D شهادة الدكتوراه** . ولا يلتحق بالدكتوراه إلا من تحصل على ماستر أكاديمي.

وتعمل بهذا النظام كثير من الدول المتطورة على غرار : الولايات المتحدة الأمريكية ، كندا ، إنجلترا ، فرنسا ، بلجيكا ، روسيا ، ألمانيا ،

اليابان ، تركيا ، ومن الدول العربية : تونس والمغرب والجزائر ...[2].

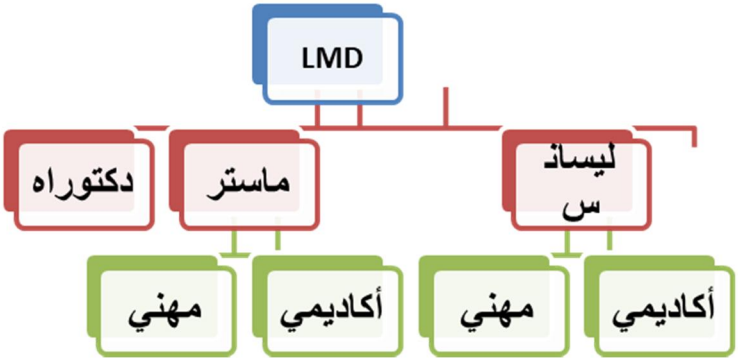

تنتظم الدروس في نظام الـ (LMD)[3] على شكل وحدات ؛ كل وحدة هي عبارة عن مجموعة من المواد يتلقاها الطالب بصور شتى : محاضرات ، أعمال موجهة ، ورشات ، أعمال تطبيقية ، ملتقيات ، مشاريع ... وتتفاوت هذه الصور حسب طبيعة كل تخصص ، وتلك الوحدات مصنفة كالتالي[4] :

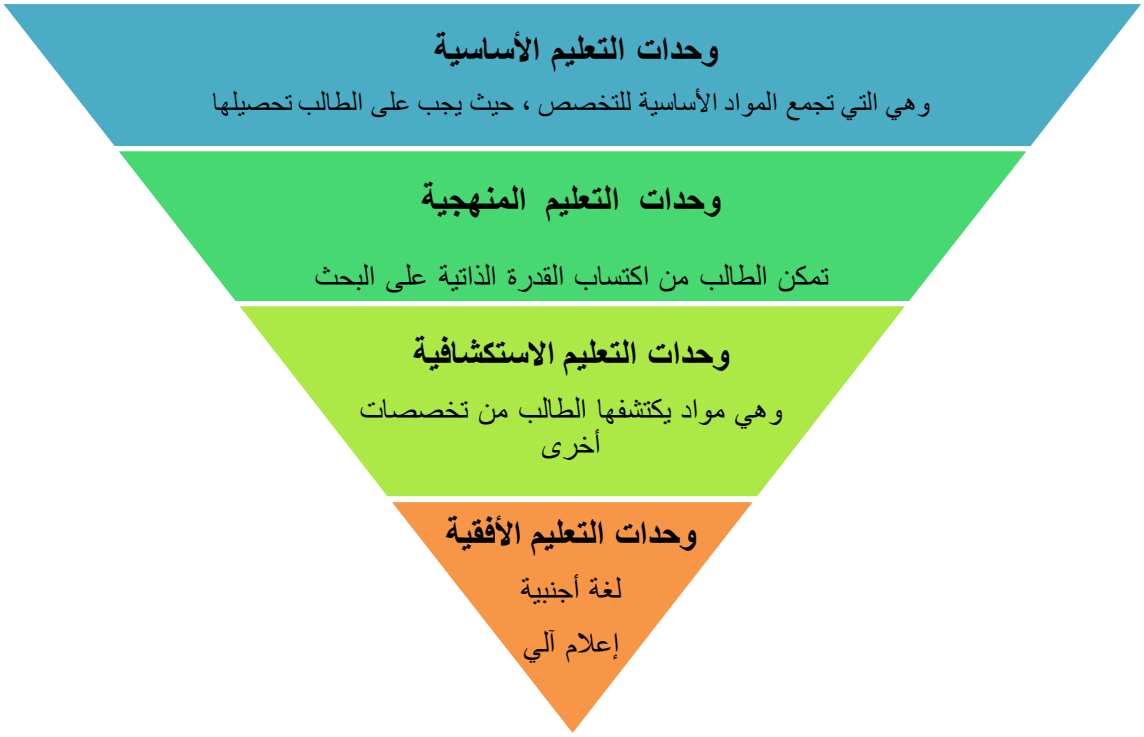

إيجابيات نظام الـ (LMD)[5] :

- القدرة على استيعاب الأعداد المتزايدة للطلبة ، مع تنظيم أحسن للدراسة .
- رفع مستوى التعليم الجامعي وجعله متلائما مع نمط التعليم العالي للدول المتطورة .

- تشجيع انفتاح الجامعة على المجال الاقتصادي ، خاصة في مسار التكوين المهني.
- تثمين العمل الشخصي للطالب باعتماد المراقبة المستمرة .
- تقليص مدة التكوين .

سلبيات نظام الـ (LMD) [6]:

- انعدام العقود مع الشريك الاقتصادي وعدم التوافق بين حاجات سوق الشغل والتخصصات الموجودة.
- استقلالية الجامعات بعضها عن بعض مما خرج طلبة في نفس التخصص بتكوين مختلف. وقد تنبهت الوزارة الوصية لهذه المسألة فعكفت على توحيد البرامج والتخصصات .
- فتح تخصصات متعددة لم تكن موجودة في النظام الكلاسيكي مما أربك الوظيف العمومي في معادلتها .

تخصص الشريعة والقانون في جامعات الجزائر :

أُدرِج تخصص الشريعة والقانون في أواخر التسعينيات من القرن الماضي في كليات العلوم الإسلامية في جامعات الجزائر ، بداية من كلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر وكلية العلوم الإسلامية بجامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة .

وكان التخصص يُدرَّس بالنظام الكلاسيكي الذي يتدرج فيه الطالب وفق المخطط التالي :

وبعد تطبيق نظام الـ **(LMD)** ونظرا لمرونته تبنت جامعات أخرى هذا التخصص فصار موجودا في الجامعات التالية :

المحور الأول :

المحتوى والتدرج لتخصص الشريعة والقانون:

مرحلة الليسانس :

قبل أن يتخصص الطالب في الشريعة والقانون يمرّ على جسر مشترك بين جميع تخصصات الشريعة الإسلامية يطلق عليه أكاديميا بالجذع المشترك ، ويقدر بسنتين تليهما سنة التخصص .

ولا تخلو سنتا الجذع المشترك من موادّ تمهيدية تكسب الطالب أساسيات قانونية ، وقواعد منهجية في الدراسات المقارنة ، وهي على النحو الآتي[7] :

مادة: مدخل إلى العلوم القانونية : وهي وحدة استكشافية يتعرف فيها الطالب على القاعدة القانونية من حيث الخصائص والمصدر ، وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية المختلفة ، مع اطلاع على كيفيات تشريع القوانين وترتيبها وطرق تلافي تنازع القوانين .

مادة : نظرية الحق : وهي مادة من الوحدة الأساسية تحضر الطالب للتوجه نحو تخصص الشريعة والقانون ، بإكسابه أساسيات قانونية أو أركان يقوم عليها الدرس القانوني كنظرية الحق التي يتعرف فيها عن الحق وأنواعه وأركانه وأشخاصه ومصادره وطرائق إثباته ...

مادة : مدخل إلى حقوق الإنسان : وهي مادة من الوحدة الأساسية أيضا ، تسهم في تعميق الفكر القانوني للطالب والإلمام بأهم القوانين الضامنة لحقوق الإنسان ، حيث يتعرف الطالب على تعريف عام بحقوق الإنسان ونشأته وتطوره ومصادره ، ثم الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وحقوق بعض الفئات الخاصة كحقوق الطفل وحقوق المرأة ...

مادة : مناهج البحث في الشريعة والقانون : وهي مادة من الوحدة المنهجية ، يتعرف فيها الطالب على أهداف الدراسة المقارنة بين الشريعة والقانون وتطور المنهج المقارن ، مع معرفة خصائصه وقواعده...

مادة : نظرية الالتزام : وهي مادة من الوحدة الأساسية تكسب الطالب مفاهيم شرعية لمختلف المعاملات المالية ، وموادّ قانونية تنظم العلاقات المالية ، ومفهوم المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية ، ومصادر الالتزام كالعقود وأقسامها وأركانها ...

مادة : القانون الدستوري : وهي مادة من الوحدة المنهجية ، يتعرف من خلالها الطالب على النظرية العامة للدساتير من حيث مفهومها وطبيعتها وقواعدها ومصادرها وأنواعها ، كما يتعرف الطالب على النظرية العامة للدولة أيضا من حيث تعريفها وأركانها وخصائصها ...

وبهذه الموادّ يصبح الطالب مهيّأ لتخصص الشريعة والقانون في السنة الثالثة ، والتي تحتوي على المواد التالية[8] :

والمواد القانونية والمقارنة في السداسيين الخامس والسادس ليست على مرتبة واحدة من حيث الأهمية ، بل هي موزعة بين مواد أساسية وأخرى منهجية وثالثة استكشافية على النحو الآتي :

السداسي الخامس

- **الوحدات الأساسية** :

• **القانون التجاري** : وهي مادة قانونية محضة يتلقى فيها الطالب مفهوم القانون التجاري وأهميته ونشأته وتطوره ومصادره واستقلاليته عن القانون المدني ، ثم يُعرض القانون التجاري من خلال أركان ثلاثة : الأعمال التجارية والتاجر والمحل التجاري ؛ أما الأعمال التجارية فتتناول المادة نظرية الأعمال التجارية (الأعمال التجارية بحسب الموضوع والأعمال التجارية بحسب الشكل والأعمال التجارية بحسب التبعية) ثم نماذج من الأعمال التجارية كالشراء لأجل البيع وتجارة العملات ... أما الركن الثاني وهو التاجر فيعرض فيه شروط اكتساب صفة التاجر كالأهلية والاحتراف ثم التاجر كشخص معنوي أي أنواع الشركات ثم التزامات التاجر القانونية كالقيد في السجل التجاري . أما الركن الثالث وهو المحل التجاري ففيه تعريفه وعناصره وخصائصه وحمايته بتنظيم المنافسة المشروعة ودعاوى المنافسة غير المشروعة ، وما يتعلق به من تنظيمات كبيعه ورهنه وتسييره ...

• **التشريع الجنائي المقارن** : يلمُّ الطالب من خلال هذه الوحدة الأساسية بالمبادئ العامة للتجريم والعقاب بين الشريعة والقانون ، حيث يتعرف على خصائص النظامين الجنائيين وأركان الجريمة بين الشريعة والقانون ، والمبادئ الأساسية المتعلقة بالجريمة ومقارنتها بين الشريعة والقانون كمبدأ "لا جريمة إلا بنص" ومبدأ "المساواة بين النصوص" ومبدأ "لا عقوبة إلا بنص" ، كما يتعرف الطالب على أنواع العقوبات ومقاصدها بين النظامين الجنائيين ، وقواعد الإثبات ، مع تنزيل كل ذلك على بعض الجرائم كجريمة القتل وجريمة السرقة وجريمة السكر ...

• **المواريث والتبرعات** : بما أن قانون الأسرة الجزائري هو قانون مستمدّ كلّه من الشريعة الإسلامية كان هذا المقياس مشتركا بين الشريعة والقانون ، بل إنّ التخصصات القانونية المحضة تُدرّس المواريث كمادة قانونية في كليات الحقوق . ولهذا جُعلت هذه المادة من المواد الأساسية وفيها يتعرف الطالب على التركة والحقوق المتعلقة بها ، وأركان الميراث وشروطه وأسبابه وموانعه ، وميراث أصحاب الفروض وشروط استحقاقهم ، وأنواع العصبات وشروط استحقاقهم

، والعول والردّ والحجب والتنزيل ، بالإضافة إلى المسائل المشهورة كالأكدرية والمباهلة والغراوين والمنبرية والخرقاء ، والمسائل الخاصة كميراث الحمل والمفقود والأسير والخنثى وولد الزنا ...

- **النظام القضائي المقارن** : تهدف هذه الوحدة إلى التعريف بأحكام القضاء وأنواعه بين الشريعة الإسلامية والنظام القضائي الجزائري ، انطلاقا من المبادئ الأساسية للقضاء في النظامين الشرعي والقانوني كحقّ اللجوء إلى القضاء ومجانية التقاضي والمساواة أمام القضاء ولا مركزية القضاء ، ثمّ يتعرف الطالب على استقلالية القضاء وحياده وشروط تولّيه بين الفقه الإسلامي والقانون الجزائري ، كما تتناول المادة أعوان القاضي بين النظامين ، والأجهزة القضائية والإدارية في النظام القضائي الجزائري ...

– **الوحدات المنهجية** :

- **القانون الإداري** : تهدف هذه الوحدة إلى إعداد الطالب للتعامل مع المؤسسات العامة والتعرف على القوانين المسيرة لها مع التركيز على المنازعات الإدارية ، ليتهيأ له رصيد معرفي يؤهله للتوظيف في المجال الإداري كما سيأتي ، ويتشكل محتوى هذه المادة من محورين أساسين هما: محور القانون الإداري ومحور المنازعات الإدارية ؛ أما الأول فيتعرف فيه الطالب على مفهوم القانون الإداري وعلاقته بغيره من القوانين واستقلاليته ونشأته وتطوّره ومصادره وأسسه . وأما محور المنازعات الإدارية فيتطرق إلى أنظمة الرقابة القضائية على أعمال الإدارة وتوزيع وتنازع الاختصاص ووحدة القضاء وازدواجه وإجراءات سير الدعاوى ، وخصائص الدعاوى الإدارية

– **الوحدات الاستكشافية** :

- **قانون الإجراءات الجزائية** : هذه المادة تكسب الطالب مهارات عملية ككتابة العرائض للتقاضي أمام المحكمة الجزائية ، والتعرف على الجهات المختصة في مجال التحقيق . حيث إن محتوى المادة فيه التعريف بالدعاوى الناشئة عن الجريمة خاصة كانت أم عامة ، ومراحل الإجراءات (مرحلة البحث والتحري ومرحلة التحقيق ومرحلة المحاكمة وطرق الطعن) ، وتحتوي المادة أيضا على أهم جهات التحقيق (الشرطة القضائية والنيابة وقاضي التحقيق ..) وجهات الحكم (محكمة الجنايات ، محكمة الجنايات والمخالفات ..) ، وإجراءات التنفيذ ...
- **قانون العمل** : يتعرف الطالب من خلال هذه الوحدة على الحقوق والالتزامات المتعلقة بأطراف عقد العمل ؛ حيث تتألف هذه المادة من مدخل يُعرّف بعقد العمل ويبين شروط صحته وأركانه ثم تتناول المادة علاقات العمل الفردية من حيث تنظيم هذه العلاقة وبيان حقوق والتزامات العامل ورب العمل ، وعلاقات العمل الجماعي من حيث الاتفاقيات الجماعية والمنازعات الجماعية والتنظيم القانوني للإضراب ، وتأطير ممارسة الحق النقابي ، كما يتناول المحتوى منازعات العمل وإجراءات التسوية ، والضمان الاجتماعي (وكل ما يتعلق بالمنازعات الطبية والتقنية) ...

السداسي السادس

– **الوحدات الأساسية** :

- **القانون الدولي العام** : هذه المادة تعرّف الطالب بالأسس التي تنبني عليها الكيانات الدولية والقواعد الضابطة للعلاقة بين الدول والمؤسسات الدولية القائمة على تلك القوانين ،

حيث يعرض محتوى المادة لمدخل يعرف القانون الدولي ويبين نشأته وتطوره وأسسه والمبادئ التي يقوم عليها ، ثم يثري معارف الطالب بمصادر القانون الدولي (المعاهدات الدولية ، العرف الدولي ، المبادئ العامة ، قرارات المنظمات الدولية ، الفقه والقضاء) ، ويعرفه بأشخاص القانون الدولي (الشخصية القانونية الدولية ، الدول والمنظمات الدولية ..) ، ثم يتطرق للمجال الدولي من حيث الاختصاص الدولي والمجال البحري والمجال الجوي ، ليصل إلى قضايا المنازعات الدولية والمسؤولية وطرق التسوية سواء كانت سياسية أو قضائية أو دولية ...

- **المواريث والتبرعات 2** : يهدف تعليم هذه المادة إلى معرفة أهم العقود وما يتعلق بها كعقد الوصية والهبة وغيرها ؛ يبدأ محتوى المادة بتعريف عقود التبرعات في الشريعة الإسلامية وبيان أهميتها ومنزلتها وحكمتها ، ثم يلج إلى تعريف الوصية وبيان أركانها وأنواعها وشروط انعقادها وأحكامها العامة ، وتعريف الهبة ومشروعيتها وأحكامها ومقارنة أركانها بين الشريعة والقانون ، وكذلك الحال بالنسبة لكل من الوقف والوديعة بدون أجر والعارية بدون أجر ...
- **القانون الدولي الخاص** : وهي مادة يكتسب بها الطالب تصورا حول قواعد المنازعات الدولية ، من خلال محاورها الثلاثة : المحور الأول عبارة عن مدخل يعرف القانون الدولي الخاص ويبين نشأته وتطوره وطبيعة مصادره ومضمونه وعلاقتها بفروع القوانين الأخرى ، أما المحور الثاني فيعرض لتنازع القوانين والوسائل الفنية لمعالجتها سواء كانت متعلقة بالأحوال الشخصية أو قضايا الأموال أو قضايا الالتزامات التعاقدية وكيفية تطبيق القانون الأجنبي .. وأما المحور الثالث فيختص بالجنسية من حيث تعريفها ومبادئ تنظيمها وقواعدها وأسسها وأنواعها وتنازع الجنسيات مع تخصيص حيز زماني لتدريس الجنسية الجزائرية من جهة أسسها وطرق اكتسابها وأحكامها وآثارها وإجراءاتها وطرق إثباتها والمنازعات المتعلقة بها ...
- **قانون الإجراءات المدنية** : بعد مادة قانون الإجراءات الجزائية يحتاج الطالب لمعرفة أدق بإجراءات التقاضي والطعن والقضاء المستعجل والاختصاص ، فجاءت هذه المادة لتغطي تلك الحاجة حيث يتشكل محتواها من خمسة محاور : يعرض المحور الأول للمبادئ الأساسية للتقاضي والتي تتمثل في نظرية الدعوى القضائية (عناصر الدعوى ، شروط قبولها ، وسائلها) ونظرية الخصومة (مفهومها ، عناصرها ، عوارضها) ، ويتناول المحور الثاني نظرية الاختصاص سواء كان اختصاصا نوعيا أو إقليميا ، أما المحور الثالث فيعرض لطرق الطعن العادية منها وغير العادية ، والمحور الرابع فيه دروس حول القضاء المستعجل كقاضي الاستعجال والاستعجال الفوري ، والاستعجال في التسبيق المالي ، والاستعجال في إبرام العقود والصفقات ... وأما المحور الخامس : فيخصص درسين للطرق البديلة في حلّ المنازعات وهما الصلح والوساطة.

ملاحظات :

– هذا المحتوى وإن كنت اعتمدت فيه على عرض التكوين لجامعة غرداية فهو يكاد يكون مشتركا بين جميع الجامعات الحاضنة لتخصص الشريعة والقانون ، إلا في بعض المواد من جهة

الوجود والعدم أو من جهة عدّها مواد أساسية أو منهجية أو استكشافية .

- توجد في جامعة الأمير عبد القادر خصوصية في هذه المرحلة (الليسانس) وهي أن

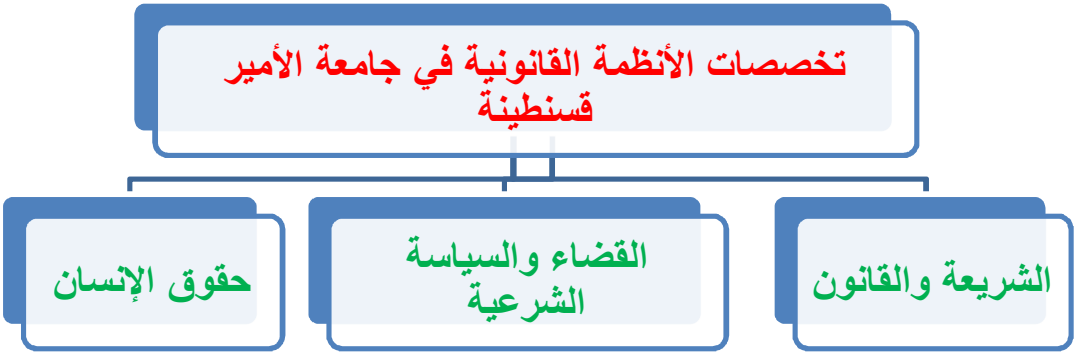

- ويوجد في جامعة الأمير عبد القادر نفس التخصصات في الماستر ، كل طالب يتدرج في تخصصه.
- من خلال المحتوى نلاحظ أنّ برنامج الشريعة والقانون غطّى الفرعين الأساسيين للقانون وهما القانون العام والقانون الخاص[9] داخليا ودوليا إلا فيما يتعلق بالقانون المالي وهو مدرج ضمن القانون العام والذي سيذكر لاحقا في الماستر . فمواد القانون العام هي القانون الدستوري والقانون الإداري والقانون الدولي العام . أما مواد القانون الخاص هي القانون التجاري وقانون الإجراءات الجزائية وقانون الإجراءات المدنية وقانون العمل والقانون الدولي الخاص .
- جدير بالتذكير أنّ محتوى تلك المواد القانونية الداخلية مستوحاة كلها من القانون الوضعي الجزائري .

الطالب بعد الجذع المشترك له ثلاث خيارات لدراسة الأنظمة القانونية وهي كالتالي:

مرحلة الماستر

محتوى السداسي الأول[10]

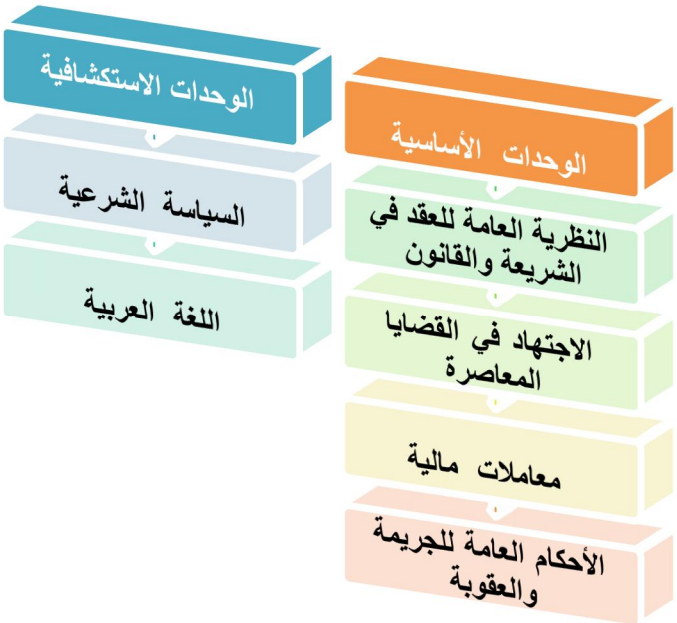

محتوى السداسي الثاني

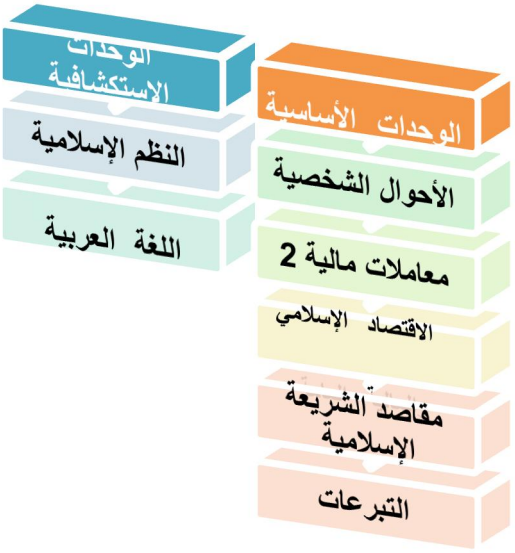

محتوى السداسي الثالث

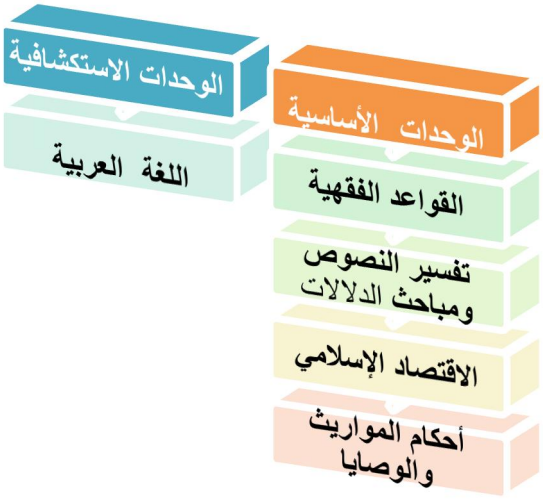

السداسي الرابع

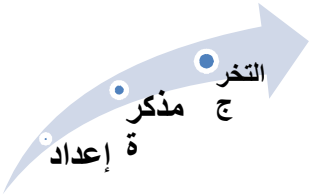

ملاحظات :

- **الملاحظة الأولى** : المواد القانونية في مرحلة الماستر كلها مواد أساسية وذلك لتعزيز الشق القانوني لمعارف طالب العلوم الشرعية وهي كالتالي :
  - النظرية العامة للعقد
  - الأحكام العامة للجريمة والعقوبة
  - الأحوال الشخصية
  - التبرعات
  - أحكام المواريث والوصايا
- **الملاحظة الثانية** : التركيز على فقه الأموال في السداسيات الثلاثة حيث نجد موادّ كلها أساسية متعلقة بهذا الجانب وهي :
  - معاملات مالية :

- معاملات مالية 2.
- الاقتصاد الإسلامي والمالية العامة.
- الاقتصاد الإسلامي .

وهذا تدعيما للتكوين السابق في مرحلة الليسانس الخالي من الشق المالي كما ذكرنا سابقا.

- **الملاحظة الثالثة** : وجود مادة أساسية في السداسي الأول منفتحة على جميع المجالات المعاصرة وهي مادة الاجتهاد في القضايا المعاصرة . مما يفتح آفاق البحث المقارن لطالب الشريعة والقانون ، ويكسبه آليات الفعل الاجتهادي في القضايا المعاصرة .
- **الملاحظة الرابعة** : وجود مادة أساسية في السداسي الثالث متعلقة بتفسير النصوص ومباحث الدلالات ، مما يكسب الطالب أدوات قراءة النصوص الشرعية والقانونية معا ، وهذه اللفتة كانت مجالا لبحوث في الماجستير والدكتوراه حيث تمثل نقطة تقاطع محورية بين الشريعة والقانون . أي كيف يستفيد القانوني من مباحث علم الدلالات في صياغة النصوص القانونية وقراءتها في آن واحد.
- **مرحلة الدكتوراه** :

مرحلة الدكتوراه في نظام الـ **(LMD)** تخضع لقانون خاص يمكن تلخيصه في التالي حسب :

- مدة التكوين في الدكتوراه محددة بثلاث سنوات أي ستة سداسيات.
- يقترح مسؤول التكوين لجنةً للتكوين من أساتذة مصنفين من مصاف الأستاذية لا يقل عددها عن 5 أساتذة.
- تقدّم لجنة التكوين عرضا مفصلا للتكوين قصد طلب فتحه يحتوي على :
  - محل التكوين وهي الجامعة التي ينتمي إليها مسؤول التكوين وأغلب أعضاء اللجنة .
  - مسؤول التكوين ولجنة التكوين.
  - عدد المناصب المقترحة للتكوين حسب طاقة التأطير .
  - تخصصات الماستر المؤهلة للالتحاق بالتكوين . وهنا يتساوى طلبة الشريعة والقانون مع طلبة الحقوق في أحقية الالتحاق .
  - مواد الاختبار للالتحاق بالتكوين .
  - محاور التكوين أي المواد التي يتكون فيها الطالب الباحث .
  - جدوى التكوين وأهميته.
  - المخبر العلمي الذي يحتضن التكوين .
- إن وافقت اللجنة الوطنية على فتح التخصص تقام مسابقة وطنية للالتحاق بالتكوين في هذا التخصص .
- يخضع الطلبة الناجحون لتكوين بصور متعددة منها : دروس إجبارية لتعزيز المعارف ، ورشات ، ملتقيات ، أعمال شخصية للطالب ...
- كل عمل يقوم به الطالب أثناء فترة التكوين هو مقدر بعدد معين من النقاط . ولا يتحصل الطالب على شهادة الدكتوراه إلا بعد تحصيل عدد معين منها مع أطروحة تخرجه.

وجاء في جدوى التكوين في مشروع دكتوراه **تخصص الشريعة والقانون (تخصص جنائي)** مقدم من جامعة غرداية ما يلي[11]:

- تعزيز إطارات الجامعة بكفاءات متخصصة تجمع بين الفقه والشريعة والقانون بجميع فروعه .
- تكوين إطارات تضطلع بمهمة الفتوى والقضاء.
- توجيه الدارسين لفهم واقعهم وتصحيح الكثير من المفاهيم .

ومحتوى التكوين في هذا التخصص يركز على المواد المتعلقة بالجنايات والعقوبات ، لأنّه تكوين مركز في تخصص بعينه ، ولهذا كانت كل مواده أساسية ، وهي في مجموع سداسيات التكوين كالتالي :

المواد الإجبارية

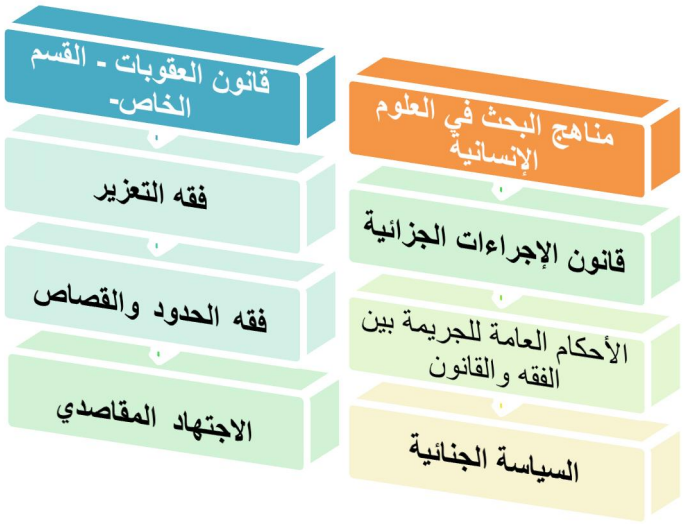

الورشـــات

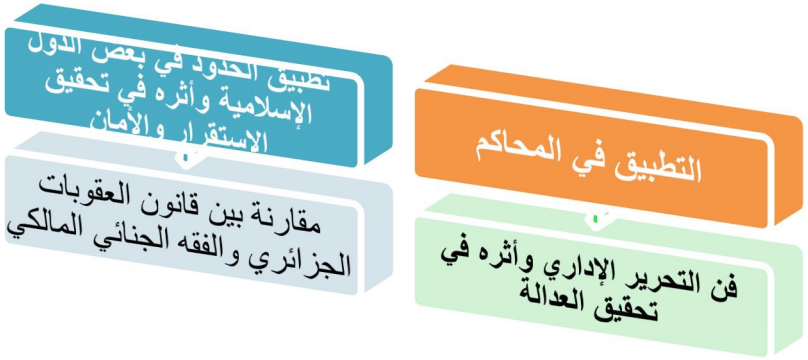

الملتـــقيات

دراسة أثر تطبيق القانون الجنائي للمسلمين والسياسة الجنائية للشريعة في تحقيق الأمان والاستقرار والتنمية المستدامة

متفرقات

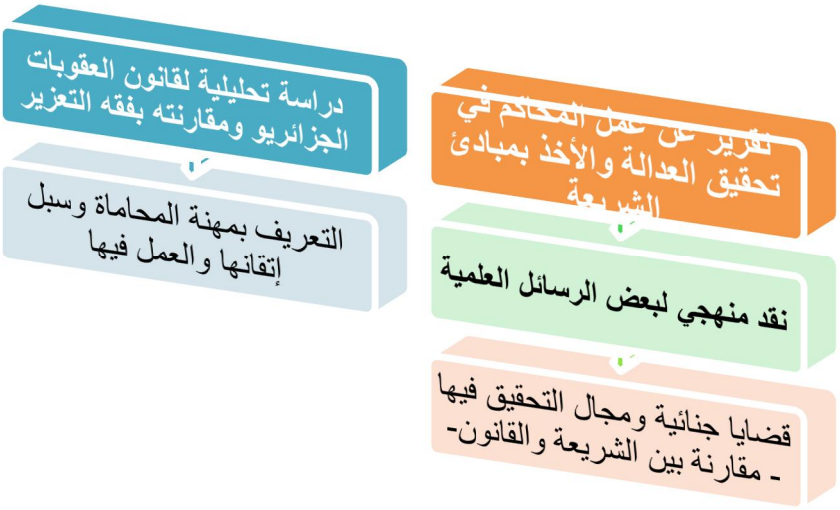

رسالة الدكتوراه

يسجل الطالب الباحث موضوع رسالته مباشرة بعد التحاقه بالتكوين ، ويكون إعداده لرسالته في نفس فترة التكوين ، ويتقدم للمناقشة مع نهاية التكوين .

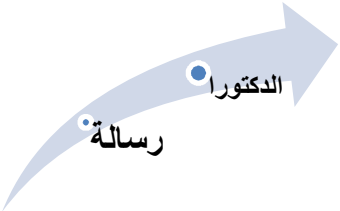

المحور الثاني : البحوث والدراسات المقارنة :

– التوجهات البحثية في تخصص الشريعة والقانون :

سأعتمد على جامعتي الأمير عبد القادر بقسنطينة وجامعة الجزائر باعتبارهما أول من تبنى تخصص الشريعة والقانون ولوفرة وتنوع البحوث بهما .

أولا : جامعة قسنطينة :بعد استقراء شامل للبحوث المنجزة في جامعة الأمير عبد القادر تخصص الشريعة والقانون للفترة الممتدة بين سنتيم 1996م و2011م[12] ، وهي تمثل 60 بحثا بين ماجستير ودكتوراه خلصت إلى أنّ التوجه البحثي للشق القانوني المقارن بالشريعة الإسلامية كالآتي :

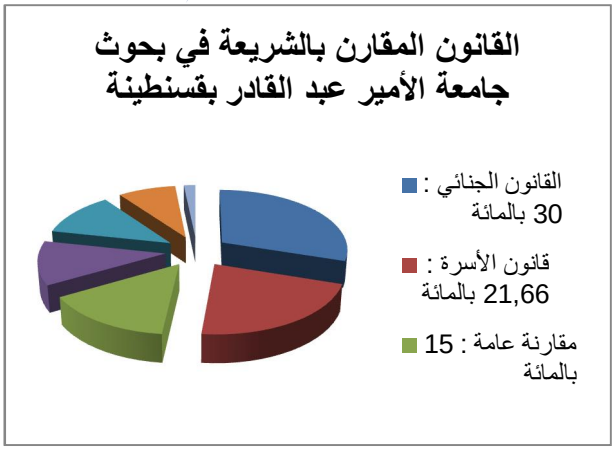

ونلاحظ أنّ القانون الجنائي يمثل أكبر نسبة من الدراسات المقارنة ، يليه قانون الأسرة . وهذا راجع لخصوصية هذين القانونين وعلاقتهما بأحكام الشريعة الإسلامية كما سنوضحه بعد حين.

نماذج من بحوث مقارنة بجامعة الأمير :

القانون الجنائي : بحث موسوم بـ : الأنظمة العقابية ومدى فعاليتها في مكافحة الجريمة :دراسة مقارنة بين الشريعة و القانون ، لأمينة بن الطاهر .

قانون الأسرة : بحث موسوم بـ : عقد الزواج غير الموثق:دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والتشريع الجزائري ، لكريمة محروت .

مقارنة عامة : بحث موسوم بـ : تقنين الفقه الإسلامي: مفهومه - مشروعيته- منهجه ، لشهرزاد بوسطيلة .

القانون الدستوري : بحث موسوم بـ : ضوابط حرية التعبير: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي و التشريع الجزائري ، لليلى إبراهيم العدواني . وبحث موسوم بـ التعددية الحزبية في النظام السياسي الإسلامي و النظام الدستوري الجزائري- دراسة مقارنة ، لتليلي رضوان .

القانون المدني : بحث موسوم بـ : أحكام الحجر على المفلس: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني الجزائري ، لحسوني محمد عبد الرحمن.

القانون التجاري : بحث موسوم بـ : شروط صحة عقد البيع بالانترنت: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي و القانون الوضعي ، للباحث صابر راشدي.

القانون الدولي : بحث موسوم بـ : الجريمة المنظمة عبر الوطنية:دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الجنائي الدولي.

- **ثانيا : جامعة الجزائر 1 :**

بعد استقراء شامل للبحوث المنجزة في كلية العلوم الإسلامية تخصص الشريعة والقانون بجامعة الجزائر للفترة الممتدة بين سنتي 2002م و2016م ، وهي تمثل 96 بحثا بين ماجستير ودكتوراه خلصت إلى أنّ التوجه البحثي للشق القانوني المقارن بالشريعة الإسلامية كان كالآتي :

القانون المقارن بالشريعة في كلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر 1

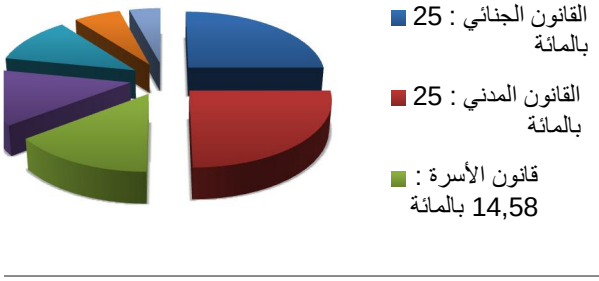

من خلال النسب السابقة نستنتج أنّ القانون الجنائي أخذ أكبر نسبة من توجهات الباحثين يليه القانون المدني ثم قانون الأسرة وهذا للمبررات التالية :

- **القانون الجنائي**: هو أكثر القوانين اختلافا مع الشريعة الإسلامية من حيث النظريات العامة ؛ كنظرية التجريم حيث نجد قضايا تجرّمها الشريعة الإسلامية لا يجرّمها القانون الجزائري ، ونظرية العقوبة التي هي ملزمة في كثير من القضايا في القانون الوضعي ولكنها تدخل في باب التعزيرات في الشريعة الإسلامية مما يعطيها قوة ومرونة اجتهادية بحسب الظروف في آن واحد للنظام العقابي الشرعي دون النظام الوضعي ، ولهذه الأسباب توجه الباحثون نحو إبراز ميزة الشريعة الإسلامية على القانون الوضعي في هذا الباب.
- **القانون المدني** : نقاط الاتفاق بين الشريعة والقانون المدني أكثر من نقاط الاختلاف ، لهذا توجه كثير من الباحثين لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظامين.

- **قانون الأسرة** : لما كانت الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساس لقانون الأسرة الجزائري اهتم الباحثون ببيان المسائل التي لم يتطرق لها القانون أو بعض المسائل التي تحتاج للموقف الشرعي كمسألة شرط إذن الزوجة الأولى في التعدد الذي قرره القانون الجزائري . وهو بحث في جامعة الجزائر موسوم بـ : شرط إذن الزوجة الأولى في التعدد وأثره على الرابطة الزوجية للباحث بولفعة عبد القادر.

نماذج من بحوث مقارنة بجامعة الجزائر 1 :

القانون الجنائي : بحث موسوم بـ : المسؤولية الجنائية عن الأخطاء الطبية الجراحية دراسة مقارنة بين الشريعة الاسلامية والقانون الجنائي الجزائري ، لمحمد زيغمي .

القانون المدني : بحث موسوم بـ : أثر العذر والجوائح على الالتزامات العقدية في الفقه الإسلامي مقارنة بنظرية الظروف الطارئة في القانون المدني الجزائري ، لعبد الرحمن هزرشي .

قانون الأسرة : بحث موسوم بـ : تعدد الزوجات في الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة الجزائري المعدل 2005 ، دراسة مقارنة ، لبوقندورة محمد .

مقارنة عامة : بحث موسوم بـ : نظام مهنة المحاماة:دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون الجزائري ، ليموني أحمد .

القانون الدولي : بحث موسوم بـ : أحكام أسلحة الدمار الشامل في الفقه الإسلامي والقانون الدولي الإسلامي: دراسة مقارنة ، لعمر نسيل.

القانون التجاري : بحث موسوم بـ : أحكام السندات التجارية – دراسة مقارنة – بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي الجزائري ، لمحمد وصيف عثامين.

القانون الدستوري : بحث موسوم بـ : نظام الحكم في ظل التحوّلات العالمية الحالية-دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون ، ليحي شراد .

قانون العمل : بحث موسوم بـ : عمالة الأطفال بالشريعة الإسلامية والقانون الجزائري – دراسة مقارنة ، لحمدان طبني.

المحور الثالث : الآفاق المهنية لطالب الشريعة والقانون :

نظرا للتكوين النوعي والمزدوج الذي يتلقاه طالب الشريعة والقانون ، فإنّ شهادته تؤهله لتولي مناصب في عدّة قطاعات وهي قطاع العدالة وقطاع الإدارة العامة وقطاع التربية والتعليم وقطاع الشؤون الدينية وقطاع التعليم العالي

- **قطاع العدالة** : يبيح القانون الجزائري المتضمن تنظيم مهنة المحاماة في إصداره رقم 13-07 المؤرّخ في 29 أكتوبر 2013 لطالب الشريعة والقانون حقّ التسجيل في تكوين شهادة الكفاءة المهنية للمحاماة ؛ باعتبار أنّ شهادته معادلة لشهادة الحقوق حيث جاء في المادة 34/ 2 ما نصه :يُشترط في كلّ مُترشّح: أن يكون حائزا على شهادة الليسانس في الحقوق أو شهادة مُعادلة لها[13]." ، إلا أننا نلمس تعسفا إداريا على المستوى العملي لهذا القانون .
- **قطاع الإدارة العامة** : يحق لخريج تخصص الشريعة والقانون المشاركة في مسابقات التوظيف للالتحاق بمنصب

متصرف إداري إن كان متحصلا على شهادة الليسانس ، ومنصب متصرف إداري رئيسي إن كان حاصلا على شهادة الماستر أو الماجستير ، وهذان المنصبان موجودان في جميع القطاعات .

- **قطاع التربية والتعليم** : بما أنّ المتخرج بشهادة الشريعة والقانون يحمل شهادة في العلوم الإسلامية فإنه مؤهل للتدريس في قطاع التربية حسب شهادته ، فإن كان حاملا لشهادة الليسانس فله الحق في التدريس في الطور الابتدائي والمتوسط ، وإن كان حاملا لشهادة الماستر فهو مؤهل للتدريس في الطور الثانوي .
- **قطاع الشؤون الدينية** : الإمامة والإرشاد الديني ووكالة الأوقاف كلها وظائف متاحة للمتخرج بشهادة الشريعة والقانون .
- **قطاع التعليم العالي والبحث العلمي** : إذا تحص الطالب على شهادة الدكتوراه فإنه مؤهل للتدريس في الجامعة بكليات الشريعة الإسلامية وكليات الحقوق.

المحور الرابع : ثمرة تخصص الشريعة والقانون:

إنّ أهم ثمرة تجنى من تخصص الشريعة والقانون هي إعداد إطارات تجمع بين العلم الشرعي والأنظمة القانونية ؛ قال الأستاذ عبد المنعم نعيمي : " إن تخصص الشريعة والقانون هو التخصص الأكاديمي الوحيد في مجال العلوم الإنسانية الذي يُتيح للطالب الحصول على تكوين مزدوج في تخصصين اثنين وفي وقت واحد؛ حيث يحظى الطالب بتكوين نوعي في مقاييس شرعية ومقاييس أخرى قانونية تُضاهي التكوين الذي يتلقاه طلاب الحقوق أو القانون (العلوم القانونية) ، ويسمح هذا التكوين بإعداد إطارات متخصصة في العلوم الشرعية (الإسلامية) وكذلك العلوم القانونية (الحقوق) على حدّ سواء "[14]

أضف إلى ذلك ما يتيحه البحث العلمي المقارن من تصحيح الكثير من التصورات السائدة حول القانون الوضعي واعتباره منتجا بشريا محضا ومخالفا لأحكام الشريعة الإسلامية في كل مجالاته . بل أثبتت البحوث العلمية وجود قدر مشترك من التوافق يجعل الشريعة الإسلامية أهمّ مصدر من مصادر القانون في الجزائر وأغلب الدول العربية ، سواء كان الاستمداد بطريق مباشر كحال كثير من فروع القانون الجزائري وعلى رأسها قانون الأسرة الجزائري أو بطريق غير مباشر يعيد ما استفاده الأوربيون من فقهاء الأندلس أو بعد غزو نابليون لمصر أو ما صودر غصبا أيام الاستعمار[15]. قال محمد جبر الألفي : " في ظل الاستعمار الفرنسي لتونس تم تقنين أحكام الالتزامات والعقود سنة 1906م عن مشروع وضعه المستشرق الإيطالي " D. Santtillana " **ضمّنه كثيرا من أحكام الفقه المالكي وبعض الأحكام الفقهية المأخوذة من مذاهب أهل السنة الأخرى** "[16].

- **الثمرة العلمية للعلوم الشرعية.**

إنّ تجربة تقنين أحكام المعاملات المدنية من الفقه الحنفي لمجلة الأحكام العدلية تعدّ تجربة نموذجية ، وصالحة للتطوير من جهة الانفتاح على المذاهب الفقهية الأخرى ، والاستفادة من آخر المناهج الضابطة للقواعد القانونية . ومهمة مثل هذه لا يضطلع بها إلا من تخصص في

العلوم الشرعية والقانونية معا . وهذا ما يتيحه تخصص الشريعة والقانون . وتوجد بحوث تسعى للتعريف بالتقنين الفقهي وبيان أهميته على غرار البحث المقدم في جامعة باتنة ماجستير : بحث قسنطينة ماجستير : تقنين الفقه الإسلامي : مفهومه مشروعيته ، منهجه ، للباحثة شهرزاد بوسطلة .

- **الثمرة العلمية للعلوم القانونية.**

استفادة العلوم القانونية من العلوم الشرعية تتجلّى في صور شتىّ منها :

- **أولا** : صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان وإحاطتها بكل جوانب الحياة من خلال القواعد العامة وآليات الاجتهاد تمنح القانون حلولا لكلّ المسائل المستجدّة . وقد اهتم الباحثون في جامعة الجزائر بهذا الجانب من ذلك بحث عالج مسألة نقل الأعضاء البشرية قُدم في جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة بعنوان : موقف الفقه الإسلامي و التشريع الجزائري من عملية نقل الأعضاء للمحكوم عليهم بالإعدام: دراسة مقارنة. تقدمت به الباحثة ابتسام موساوي .
- **ثانيا** : القواعد الفقهية هي مادة خام للقانونيين يمكنهم استثمارها في وضع القوانين أو صياغتها أو تعديلها ، ومثاله بحث حول قاعدة لا ضرر ولا ضرار قدم في جامعة باتنة بعنوان : قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" وتطبيقاتها في الفقه المالكي والقانون المدني الجزائري – الشفعة نموذجا. للباحث الطيب يعقوب .
- **ثالثا** : قواعد تفسير النصوص التي تزخر بها كتب الفقه والأصول والتفسير ، هي أيضا وسيلة فعالة لقراءة القوانين وتفسيرها ، وهناك بحوث كثيرة في جامعات الجزائر تناولت هذه المسألة منها :
  - بحث قُدم في جامعة الجزائر بعنوان : مدارس تفسير النصوص بين الشريعة والقانون: دراسة مقارنة ، لمحمد خالدي .
  - بحث قُدم في جامعة وهران بعنوان : أثر القواعد الأصولية في تفسير النصوص القانونية ، للباحث المتميز طاهري بلخير.
  - بحث قُدم في جامعة الجزائر بعنوان : أثر دلالة المنطوق و المفهوم في اختلاف العلماء- عقود المعاوضات المالية نموذجا- دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري ، للباحث عبد القادر ديدي.

الخاتمة :

- إنّ برنامج الشريعة والقانون في جامعات الجزائر وفي مراحله المختلفة غطّى جميع فروع القانون .
- إنّ البحوث المنجزة في تخصص الشريعة والقانون كشفت عن خصوصية كل فرع قانوني ومدى قربه وبعده من الشريعة الإسلامية .
- إنّ تركيز الباحثين في الجامعات الجزائرية على منحى قانوني معين لمقارنته بالشريعة الإسلامية كالقانون الجنائي ناتج عن عدم وضع استراتيجيات بحثية من الجامعة لتوجيه الطلبة للبحث في جميع فروع القانون بشكل منظم.

- إنّ تخصص الشريعة والقانون يعدّ تكوينا نوعيا ومزدوجا ، يعمل على إعداد إطارات تجمع بين العلم الشرعي والأنظمة القانونية فيؤهلهم لتولي مناصب في عدّة قطاعات . والاضطلاع بمهام مزدوجة وهي توظيف المنهج القانوني في تقنين الفقه من جهة ومدّ القانونيين بآليات تفسير النصوص ، وقواعد الاجتهاد من جهة ثانية .
- إنّ لتخصص الشريعة والقانون ثمرات أكاديمية وعلمية كثيرة تجنيها العلوم الشرعية والقانونية معا.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله ربّ العالمين

قائمة المصادر والمراجع

- أسماء هارون ، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية ، (تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام ل.م.د ، رسالة ماجستير
- إسماعيل في المؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية بعنوان : واقع الدراسات القرآنية في برنامج النظام الجديد (ل. م.د) في الجامعات الجزائرية سنة 2013م بجامعة الملك سعود . المملكة العربية السعودية. ص 6.
- أعمال ندوة " نحو ثقافة شرعية وقانونية موحدة " ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، 8 ، 10 شوال 1414هـ ، 20 ، 22 مارس 1994م .
- بحوث الملتقى الأول : القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي ، المنعقد بدبي سنة 1422هـ ، والذي طبع من طرف دار البحوث بدبي.
- الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 48 ، السنة 45.
- شبايكي سعدان : مقال بعنوان : لماذا اختارت الجزائر نظام التعليم (ل م د) ، مجلة بحوث ودراسات ، العدد 4 ، 2010م.
- عبد المنعم نعيمي ، مقال بعنوان : الأهمية الأكاديمية لتخصص الشريعة والقانون في الجامعة ، على شبكة الإنترنت https://www.makalcloud.com/post/jwopqekfd
- عرض التكوين لسنتي الجذع المشترك . جامعة غرداية .
- عرض التكوين لسنة التخصص في الشريعة والقانون ، جامعة غرداية .
- عرض التكوين لمشروع الدكتوراه . قدّمه الدكتور بوزيد كيحول ، الخاص بجامعة غرداية.
- محمد الدقاق ، المدخل لدراسة العلوم القانونية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط ، آكدال ، 2015 ، 2016 .
- يحي ميخالدي ، مقال بعنوان : نظام (ل.م.د) في الجزائر بين عقبات الواقع وطموحات المستقبل: www.t1t.net/book/save.php?action=saveattach&id=69

---

[1] تنظر مداخلة للدكتور خالد إسماعيل في المؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية بعنوان : واقع الدراسات القرآنية في برنامج النظام الجديد (ل. م.د) في الجامعات الجزائرية سنة 2013م بجامعة الملك سعود . المملكة العربية السعودية. ص 6.

[2] ينظر مقال للدكتور شبايكي سعدان : لماذا اختارت الجزائر نظام التعليم (ل م د) ، مجلة بحوث ودراسات ، العدد 4 ، 2010م.

[3] ينظر : القانون المنظم للحصول على شهادة الليسانس والماستر الجزائرية ، العدد 48 ، السنة 45. والدكتوراه في الجريدة الرسمية

[4] نفسه.

[5] ينظر : أسماء هارون ، دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية ، (تحليل نقدي لسياسة التعليم العالي في الجزائر نظام ل.م.د ، رسالة ماجستير سنة 2010، ص 122.

[6] يحي ميخالدي ، مقال بعنوان : نظام (ل.م.د) في الجزائر بين عقبات الواقع و طموحات المستقبل : www.t1t.net/book/save.php?action=saveattach&id=69.

[7] ينظر عرض التكوين لسنتي الجذع المشترك . جامعة غرداية .

[8] ينظر عرض التكوين لسنة التخصص في الشريعة والقانون ، جامعة غرداية .

[9] تنظر معايير التمييز بين القانون العام والقانون الخاص في كتاب : المدخل لدراسة العلوم القانونية ، إشراف محمد الدقاق طبعة جامعة محمد الخامس ، الرباط ، آكدال ، 2015 ، 2016 ، ص 7 ، 8.

[10] ينظر عرض التكوين الخاص بجامعة غرداية .

[11] ينظر عرض التكوين الخاص بجامعة غرداية .

[12] اقتصرت على هذه الفترة لأنّ الفهرس المتاح يتوقف في سنة 2011 م .

[13] عبد المنعم نعيمي ، مقال بعنوان : الأهمية الأكاديمية لتخصص الشريعة والقانون في الجامعة ، على شبكة الإنترنت : https://www.makalcloud.com/post/jwopqekfd

[14] عبد المنعم نعيمي ، مقال سبق ذكره .

[15] تنظر مجموعة من البحوث تحت محور : أثر الفقه المالكي في القوانين الغربية : ضمن بحوث الملتقى الأول : القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي ، المنعقد بدبي سنة 1422هـ ، والذي طبع من طرف دار البحوث بدبي وهي :

- استمداد القوانين الغربية المعاصرة من الفقه المالكي ، تحليل عبد السلام محمد الشريف العالم ج 7 ص 263.
- المقارنات التشريعية بين الفقه المالكي والقانون الفرنسي ، دراسة وتحليل عبد الله بن إبراهيم الموسى ، ج7 ص 357.
- ملامح وأبعاد تأثر القوانين الغربية بالفقه المالكي ، محمد الأمين ولد محمد سالم ، ج7 ص 327.

[16] محمد جبر الألفي ، محاولات تقنين أحكام الفقه الإسلامي ، أعمال ندوة " نحو ثقافة شرعية وقانونية موحدة " ، في جامعة الإمارات العربية المتحدة ، 8 ، 10 شوال 1414هـ ، 20 ، 22 مارس 1994م ، ص 138 ، 139.